

Distr.: Limited  
20 February 2017  
Arabic  
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي  
الفريق العامل الرابع (المعني بالتجارة الإلكترونية)  
الدورة الخامسة والخمسون  
نيويورك، ٢٤-٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧

المسائل القانونية المتعلقة بإدارة الهوية وخدمات توفير الثقة  
مقترح من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية  
مذكّرة من الأمانة

قدّمت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إلى الأمانة ورقة لكي ينظر فيها الفريق العامل خلال دورته الخامسة والخمسين. وهذه الورقة مُستنسخة في مرفق هذه المذكرة بالصيغة التي تلقتها بها الأمانة.



الرجاء إعادة استعمال الورق



## المعايير القائمة على النتائج والقابلية للتشغيل المتبادل على الصعيد الدولي

### تيسير القابلية للتشغيل المتبادل على الصعيد الدولي

على مدى العقد الماضي، بات من الواضح أن وجود هوية إلكترونية (eID) لدعم الاقتصاد الرقمي الآخذ في التوسع أمرٌ ضروري. وقد اجتذب العديد من البلدان المقيمين فيها ومنشآت الأعمال التجارية القائمة فيها نحو الانضمام في المضمرة الإلكترونية من خلال استعمال هوية إلكترونية موثوق بها، مما يمكنهم من القيام بمعاملات مع حكومتهم ومع منظمات القطاع الخاص، على نحو سريع وفعال وآمن.

ومع أن ذلك يعدُّ حافزاً ناجحاً داخل البلدان، فإنَّ الهوية الإلكترونية لا يمكنها دعم النمو الاقتصادي الملموس والمستدام في التقدُّم نحو اقتصاد رقمي إلا عندما تكون هذه الهوية الإلكترونية قابلة للعمل بما عبر الحدود والولايات القضائية. ولكي يصبح ذلك واقعاً، ينبغي لتلك البلدان والولايات القضائية أن تكون قادرةً على فهم إصدار الهوية الإلكترونية من بلد الإصدار وطابعها الآمن، والثقة فيهما.

ومن المستبعد أن تعتمد البلدان جميعها مخططات متماثلة للهوية الإلكترونية أو المخططات نفسها الخاصة بها. ولذلك فإنَّ الحل الواقعي الوحيد هو قبول الهوية الإلكترونية من بلد آخر على أساس الاعتراف المتبادل بالنظم المتعادلة.

### الاعتراف المتبادل

يتيح الاعتراف المتبادل بالمعايير ومخططات الهويات الإلكترونية وأطر توفير الثقة للمستخدمين إمكانية إثبات هويتهم في أيِّ مكان في العالم. ويمكن للمستخدمين أن يؤكدوا هويتهم لجهات الخدمات الرقمية بشكل آمن. كما يمكن لنظام بيئي دولي لإدارة الهوية أن يوفر الثقة للمستخدمين والخدمات.

ومع ذلك، لكي يكون هذا فعالاً، لا بد من فهم جيّد للمعايير المعترف بها دولياً والتي يمكن من خلالها قياس أيِّ مخطط للهوية الإلكترونية. ويمكن عندئذ للبلدان التعبير عن قدرات مخططاتها النظامية بناءً على هذه المعايير، وأن يكون لدى مستهلكي الهوية الإلكترونية التي يصدرها ذلك البلد ضمان بشأن نوعيتها وإمكانية الثقة بها.

## المعايير الحالية لإدارة الهوية الإلكترونية المعترف بها دولياً

يوجد لدى العديد من البلدان مخططات عاملة من قبل إدارة الهوية الإلكترونية وهيئات مكلفة بالمعايير؛ والمنظمات التي تتخطى الحدود الوطنية قد سبق لها أن أنشأت عدداً من أطر التوحيد المعياري بقصد إتاحة إمكانية للاعتراف المتبادل. وأبرز الأطر الموجودة في هذا المجال هي:

- معيار المنظمة الدولية للتوحيد القياسي ISO/IEC 29115 الخاص بإطار ضمان توثيق الكيان
- اللائحة التنظيمية للاتحاد الأوروبي رقم ٢٠١٤/٩١٠ المتعلقة بالخدمات الإلكترونية الخاصة بتحديد الهوية وتوفير الثقة في مجال المعاملات الإلكترونية في السوق الداخلية
- مشروع صيغة معيار المنظمة الدولية للتوحيد القياسي ISO/IEC 29003 الخاص بتدقيق الهوية
- الوثيقة NIST SP 800-63-3 التي أصدرها المعهد الوطني المعني بالمعايير والتكنولوجيا بعنوان المبادئ التوجيهية الخاصة بالهوية الرقمية

ويمكن للبلدان أن تُعرب عن قدراتها حسب هذه الأطر، بما في ذلك من خلال التصديق المستقل. وبغية التعجيل بنمو الاقتصاد الرقمي، ينبغي لفريق الأونسيرال العامل أن ينظر في كيفية إنشاء بنية تنظيمية لتقرير المعادلة بين المعايير الدولية القائمة ونظم الهوية الإلكترونية وأطر توفير الثقة.

وهناك أعمالٌ جارية في هذا المجال على الصعيد الثنائي بين كلٍّ من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وكذلك بين بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تمهيداً للإحاطار بموجب اللائحة التنظيمية الأوروبية رقم ٢٠١٤/٩١٠. ويمكن الاستفادة المعرفية بشكلٍ ما من هذه الأنشطة بغية المساعدة في الإثراء المعلوماتي للإجراءات الإضافية التي يمكن اتخاذها على مستوى فريق الأونسيرال العامل.

## فهم في التوحيد المعياري القائم على النتائج

يصف المعيار القائم على النتائج بوضوح النتائج التي ستخضع للقياس من دون تفضيل أيّ تكنولوجيا أو منتج بالتحديد. وبتابع فهم قائم على النتائج، يمكن التصدي للتهديدات الجديدة والاستفادة من التكنولوجيات الجديدة وخفض التكاليف دونما تأثير على جودة النوعية. ويمكن تطبيق هذه التغييرات في الوقت المناسب مع الحفاظ على الامتثال لأن المعيار القائم على النتائج لن يقتضي أيّ تغيير.

ويسهل النهج القائم على النتائج التوصل إلى اتفاق مشترك بشأن الضمان اللازم وتحقيق حياد تكنولوجياي. وإذا كان مستوى الضمان يحدّد بالضبط الحل الذي ينبغي تنفيذه، فهذا يحدث "ارتھاناً" لعملية و/أو تكنولوجيا معينة، مما يثبط الابتكار ويقصي تطبيقات أخرى تقدّم المستويات نفسها من الضمان.

ويمكن للضمان القائم على النتائج أن يكفل أن مقدّمي الخدمات المحتملين لديهم مجالاً لتصميم وتطوير أساليب مختلفة لتحقيق الهدف نفسه وأن يشجعهم على التنافس بشأن التكلفة والقدرات. ويجري بعد ذلك تحفيز مقدّمي الخدمات على الحفاظ على منتجاتهم وكذلك على استبدالها وتحسينها مع مرور الوقت من أجل الحفاظ على القدرات وخفض التكاليف. والمستويات القائمة على النتائج ليست مفهوماً جديداً في القانون الأوروبي. ولإعطاء مثال واحد فقط، فإن التشريعات الأوروبية المتعلقة بسلامة المركبات، إذ تفرض "اختبار اصطدام ٤٠ في المائة من مقدّمة المركبة بحاجز قابل للتشوّه بسرعة ٥٦ كيلومتراً في الساعة"، فإنها تتيح للمصنعين الابتكار باستخدام مواد فيزيائية/سبائك جديدة من أجل تغيير أو إعادة تصميم مركباتهم ما دامت المركبات التي تسفر عنها هذه العملية تبقى مستوفية للمعيار القائم على النتائج فيما يخص التصادم الأمامي.

### مثال على الاعتراف المتبادل من أجل الوصول إلى معيار ضمان قائم على النتائج بشأن الهوية الإلكترونية

أنشأت لائحة الاتحاد الأوروبي التنظيمية رقم ٢٠١٤/٩١٠ بشأن الخدمات الإلكترونية الخاصة بتحديد الهوية وتوفير الثقة في مجال المعاملات الإلكترونية في السوق الداخلية صيغة فهم موحدة لإطاري الضمان وتوفير الثقة اللذين ينبغي قبولهما على مستوى الدول الأعضاء. وتضع اللائحة التنظيمية عدة مستويات من الضمان (منخفض وعال وكبير) بالنسبة للهوية الإلكترونية، وتحدّد هذه المستويات النتائج التي يجب على نظام وطني لإدارة الهوية الإلكترونية أن يكون قادراً على تحقيقها لكي يعتبر معادلاً.

والأمر الأساسي هو أن يحدّد النهج القائم على النتائج الأهداف التي يتعين تحقيقها لبلوغ مختلف مستويات الضمان بالنسبة لكل عنصر من العناصر المختلفة لنظام تحديد الهوية الإلكترونية. وكلما كانت الأهداف أو الضوابط أو العمليات صارمة، ارتفع مستوى الثقة وبالتالي ارتفع مستوى الضمان. وكيفية تحقيق الهدف أمرٌ يحدده مشغّل النظام في الدولة العضو. وهو لا يستلزم أن تعيّر إحدى الدول الأعضاء أو ثوائف نُظُمها الوطنية القائمة لإدارة الهوية الإلكترونية، بل هو طريقة لقياس مدى معادلة النظام لمرجعية محددة.

وعلاوة على ذلك، وبالإضافة إلى العمل الهام جدّاً الذي يُضطلع به بشأن الخدمات الإلكترونية الخاصة بتحديد الهوية وتوفير الثقة في مجال المعاملات الإلكترونية في السوق الداخلية، تجري المملكة المتحدة حالياً، مع الولايات المتحدة وكندا، تمارين لوضع حرائط أولية للمعايير؛ وتحلّل الأعمال المواضيعية المماثلة من خلال عضويتها في مجموعة الدول الرقمية "Digital 5": إستونيا وإسرائيل وكوريا الجنوبية والمملكة المتحدة ونيوزيلندا.

## الملخص

تعتبر المملكة المتحدة إمكانية التشغيل المتبادل للهوية الإلكترونية على الصعيد الدولي محركاً رئيسياً لنمو الاقتصادات الرقمية في جميع أنحاء العالم، وهو ما من شأنه أن يدعم النمو الاقتصادي المستدام والأمن على الصعيد العالمي في المستقبل. ونحن نؤيد مواصلة الأونسيرال للعمل الذي تضطلع به في هذا المجال، مع تشديدنا على ضرورة كفاءة النظر في القابلية للتشغيل المتبادل على الصعيد الدولي والاعتراف المتبادل والنهج القائم على النتائج، وأن تتماشى أي نواتج مع المعايير القائمة المعترف بها دولياً فيما يخص الهوية الإلكترونية.